

CD/PV.925  
22 March 2003

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والعشرين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ريتشارد فالون (آيرلندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والعشرين بعد التسعمائة لمؤتمر نزع السلاح. وتتضمن قائمة المتكلمين لدي لهذا اليوم البلدان التالية: سويسرا، رومانيا، المملكة المتحدة، سلوفينيا وليتوانيا.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل سويسرا، السفير كريستيان فايسلير.

السيد فايسلير (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية) السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم لمنصبكم وأن أؤكد لكم دعم الوفد السويسري الكامل لكم.

ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، وفقاً للولاية التي أوكلها للجنة المتخصصة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، الشروع، في أقرب فرصة ممكنة، في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وإن الشروع الفوري في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - الذي يشكل، مثلما تعلمون، إحدى الأولويات الهامة لسويسرا - تناولته قرارات مختلفة اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والوثيقة النهائية لمؤتمرات النظر في معاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

ومن رأي سويسرا، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل عنصراً هاماً بهدف المضي قدماً نحو نزع السلاح النووي والجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح عامة. إذ كيف يمكننا أن نتوخى الشروع الجدي في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي مع مواصلة إنتاج المواد الانشطارية العسكرية ودون نظام للتحقق الفعال في هذا المجال؟

وستشارك سويسرا، بوصفها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، مشاركة نشطة في المفاوضات القادمة بشأن تلك المعاهدة. وبهذه المناسبة، فإنها تزمع الدفاع عن المواقف التالية التي تنبع مباشرة من سياستها التقليدية في مجال نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة:

أولاً، يدعم بلدي الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة على أساس ولاية ٢٣ آذار مارس ١٩٩٥.

ثانياً، يؤيد بلدي، حالما تنطلق تلك المفاوضات، الوقف الفوري، على أساس طوعي، لإنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة وغيرها من الأجهزة الانشطارية النووية. ويدعو بلدي جميع الدول الحائزة على منشآت لإنتاج مواد انشطارية إلى التوقف، دون إبطاء، عن القيام بتلك الأنشطة في هذا المجال.

ثالثاً، يساور بلدي بالغ القلق من إمكانية تحويل أطراف من غير الدول أو جماعات إرهابية، المواد الانشطارية. وتبعاً لذلك، فإنه من اللازم، أن تستأنف المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة، لما فيها خير الأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، تعتبر سويسرا أن مسألة التخلص من مخزونات المواد الانشطارية الموجودة، وفي الوقت المناسب، يجب أن تكون موضع اتفاق ومفاوضات مفصلة.

وأخيراً، فإن بلدي يوافق على فكرة قيام نظام دولي فعال وغير تمييزي للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية - أي البروتونيوم واليورانيوم أساساً - لإنتاج الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة الانفجارية لأغراض عسكرية، تستهدف أساساً القوى النووية الخمس بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الأخرى الحائزة، بصفة رسمية أو غير رسمية، على أسلحة نووية. وتلاحظ، عرضاً، أن جميع تلك الدول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وتعتبر سويسرا أنه ينبغي لأي مفاوضات بشأن تلك المعاهدة أن تستوفي ثلاثة متطلبات ذات طابع سياسي هي: أولاً، ينبغي أن تكون مكتملة لتدابير عدم الانتشار في الدول التي لها مرافق يمكن أن تنتج مواد انشطارية لأغراض عسكرية. وهي منشآت، مثلما هو معروف، معدة أساساً لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة المواد الانشطارية. وثانياً ينبغي أن تعزز الصكوك القائمة في مجال مراقبة الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إضافة إلى الاتفاقات الثنائية في هذا المجال. ثالثاً وأخيراً، ينبغي لها أن تشكل مرحلة هامة من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي الشامل والقابل للتحقق.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، وقد اتفقنا جميعاً على ذلك، أن يضع، في أفضل الآجال برنامج عمل يتوخى مباشرة مفاوضات فورية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنه ليس ثمة ما يمنعنا من المبادرة، وحتى من الآن، إلى الخوض خلال الجلسات العامة للمؤتمر، في مناقشة بعض المسائل المتعلقة بتلك المفاوضات، مثلما قام به العديد من الوفود. وقد مكنت الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي نظمت في السنوات الأخيرة في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح من طرح أفكار مفيدة تمهيدا للمفاوضات المقبلة. ويعرب بلدي عن امتنانه بصفة خاصة لهولندا وألمانيا واليابان وأستراليا وكندا والنمسا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على ما بذلته من جهود في هذا المجال. إذ بفضل تلك الجهود، تبلور لنا منظور أفضل للرهانات والحلول الممكنة.

ونلاحظ في المقام الأول أن ولاية مؤتمر نزع السلاح تتوخى قطعاً تناول حظر إنتاج المواد الانشطارية، لكنها لا تشير إلى التخفيض في المخزونات العسكرية القائمة، ولا إلى المواد الانشطارية التي خلفها سباق التسلح أثناء الحرب الباردة. ومثلما أسلفت، يعتبر بلدي أنه ينبغي أن يتناول اتفاق منفصل تخفيض المخزونات القائمة.

غير أنه ليس ثمة ما يحول دون مبادرة الدول الحائزة على تلك المخزونات من الشروع فوراً في التخلص منها، وذلك على نحو لا رجعة فيه.

ثانياً، لم تحدد ولاية المفاوضات إذا ما كان الحظر المتوخى في المعاهدة القادمة سيطبق أيضاً على إنتاج المواد الانشطارية دون المواد المستخدمة في الأسلحة النووية. وترى سويسرا، أنه ينبغي ألا تقصى من المفاوضات إشارة إلى تلك المواد، نظراً لاستخدامها المحتمل في الأسلحة النووية.

ثالثاً، ستركز المفاوضات أساساً على التحقق. فقد أثبتت المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن التعزيزات الأخيرة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أهمية نظام تحقق يتوخى في الوقت نفسه ما يسمى بعمليات تفتيش روتينية (المنشآت المعلن عنها) وعمليات تفتيش تحدي (للمنشآت والأنشطة المعلن وغير المعلن عنها). وهذه الطائفة من التدابير فقط، التي ينبغي أن تكون فعالة من حيث التكلفة، هي التي يمكن أن تضمن الاحترام الكامل لمعاهدة مستقبلية.

رابعاً، وبغية الحد من خطر تحويل المواد الانشطارية بصفة غير شرعية، نعتقد أنه ينبغي لمعاهدة مستقبلية أن تتوخى طائفة من التدابير ("أفضل الممارسات") تهدف إلى تأمين سلامة وحماية مرافق التخصيب وإعادة المعالجة.

خامساً، تُطرح مسألة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مفاوضات إنشاء معاهدة وإنفاذها، وهما ميدانان يمكن للوكالة أن تكون مصدراً للدراية اللازمة. غير أنه، ولأسباب سياسية وتقنية على السواء، ينبغي لنا ألا نقصي نظام التحقق من أن معاهدة مستقبلية والتي رغم اعتمادها على موارد الوكالة، ستكون مستقلة مؤسسياً، لا سيما فيما يتعلق بميثاق صنع القرار.

سادساً وأخيراً، إن أساليب دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز التنفيذ، ينبغي، في رأي بلدي، أن يكفل إنفاذها في جميع البلدان الحائزة على منشآت اليورانيوم وإعادة معالجة المواد الانشطارية. ولن يفي أي التزام جزئي لتلك الدول بأغراض المعاهدة.

ويعتبر بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بدور أكبر نشاطاً من أجل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة النووية على صعيد متعدد الأطراف. وسيشكل إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة هامة وملموسة نحو القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل سويسرا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوب

رومانيا، السيد رادو ليفيو هورومبا.

السيد هورومبا (رومانيا) (الكلمة بالإنكليزية) السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود في البداية أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي تعاوناً كاملاً معكم في تحمل المسؤوليات الجسيمة التي يضطلع بها مكتبكم. أود كذلك أن أعنتم هذه المناسبة لأتقدم بأحر التهاني لأسلافكم لما بذلوه من جهود مثابرة ترمي إلى دفع نشاط مؤتمر نزع السلاح.

ولقد طلبت الكلمة اليوم لتقديم معلومات عن نتائج الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بتنفيذ وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه، المعقودة في بوخارست من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والتي نظمتها حكومة رومانيا والمشمولة برعاية حكومتي كندا وإيطاليا. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير السلطات الرومانية لمساهمات حكومتي كندا وإيطاليا في نجاح هذا الحدث الهام.

وكان أحد الأهداف الرئيسية للحلقة الإقليمية المعقودة في بوخارست هو توفير مساهمة موضوعية على الصعيد الإقليمي للاجتماع القادم الذي يُعقد كل سنتين المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، والذي يركز على المجالات ذات الصلة المتعلقة بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعقبها ومراقبة توريدها وتصديرها وعبورها. وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن دول مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأخصائيون تقنيون ممارسون، ومنظمات غير حكومية مهتمة، نظروا في السياسات والتعهدات الحالية في مجالات وضع العلامات وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة ومراقبة نقلها، كما تنص على ذلك وثيقة الأسلحة الخفيفة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج العمل. وأسهمت مداورات الحلقة الدراسية في استكمال المعارف بشأن: تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بوضع العلامات والتعقب وعمليات مراقبة التوريد، والعبور والتصدير؛ والتعرف على أفضل الممارسات في وضع العلامات والتعقب ومراقبة التوريد والعبور والتصدير؛ وتحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد من وضع معايير دولية؛ وكذلك تحديد إطار للتعاون الإقليمي والدولي.

وقبل التوسع في الحديث عن عمل الحلقة الدراسية واستنتاجاتها وتوصياتها الرئيسية، أود أن أشدد على الاهتمام السياسي الكبير الذي برز خلال هذا الحدث، الذي افتتح بخطاب رئيسي ألقاه السيد ميرشيا جايوانا، وزير الشؤون الخارجية لرومانيا، تلاه بيان ألقته السفيرة كونيكو إينوغوشي، الممثلة الدائمة لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح والرئيسة المنتخبة للاجتماع الأول الذي يُعقد كل سنتين. ولم تعزز نوعية المداورات فقط بالخبرة الواسعة التي تميز بها جميع المشاركين، بل كذلك بمستوى التمثيل الرفيع.

ونظرت الحلقة الدراسية الإقليمية، في اليوم الأول، في العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وركزت المناقشات على جوانب وأحكام تتعلق بوضع العلامات والتعقب ومراقبة التوريد والتصدير الواردة في الصكوك الدولية القائمة، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية، أن تلك الصكوك الأخرى تساعد، على نحو مترابط، على استكمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الملحق بها بشأن الأسلحة النارية. ودعا عدد من المشاركين إلى وضع صك قانوني ملزم بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة ووضع علامات عليها، في حين أقر المشاركون عامة بالحاجة إلى الإرادة السياسية لإنفاذ تلك الصكوك الدولية، على الصعيد الوطني وعلى الصعيد السياسي الخارجي للدول. وشددوا على أن تعدد الاتفاقات التي تتناول قضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة تدعو إلى نهج متقارب، يمكن أن يتحقق من خلال تنسيق المعايير والقواعد.

وركزت المناقشات في اليوم الثاني على مختلف جوانب وسائل مراقبة الصادرات، بما في ذلك تنظيم أنشطة السمسرة. واستعرضت المبادرات الموازية العديدة في هذا المجال المعقد وأبرزت الأمثلة المحددة المستفيدة من تجربةفرادى البلدان التحديات العديدة التي يواجهها وضع عمليات مراقبة فعلية للصادرات وتنفيذها. كما تم التشديد على الحاجة إلى مكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة وعلى مزيد تنظيم السمسرة المشروعة. ورحب المشاركون بإعلان النرويج عن عقد المؤتمر الدولي القادم المعني بالسمسرة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، المزمع عقده في أوسلو خلال الشهر القادم، والذي ينظم بالتعاون مع هولندا.

وخصّص اليوم الثالث للحلقة الدراسية لاستكشاف أساليب تناول قضية وضع العلامات وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى جانب مراقبة تصديرها. ويبدو أن الاستنتاجات العامة للمناقشة تبين أن طرقاً أكثر فعالية لمعالجة الشواغل العديدة الناتجة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة تكمن في إدراج المسألتين في نهج موحد ومترابط، بدلاً من معالجتهما بصورة منفصلة. واعتبر المشاركون التعاون الدولي في مجال التعقب عنصراً أساسياً لضمان عدم تجاوز عمليات مراقبة التصدير وأن لا تحول عمليات تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى أغراض غير مشروعة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أسلط الضوء على بعض أكثر التوصيات أهمية، التي تقدم بها المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية، وبالخصوص التوصيات ذات الطابع السياسي الأكثر بروزاً، مثل: دعوة الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية؛ ودعوة الدول إلى إشراك أعضاء مجالسها النيابية في تدعيم الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح انتشار الأسلحة

الصغيرة والخفيفة؛ ودعوة الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تقديم تقارير في حينها إلى الاجتماع الأول الذي يُعقد كل سنتين؛ واستكشاف جدوى الموافقة على شكل موحد لإعداد التقارير الوطنية عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة لكل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة؛ وتعيين جهة وصل وطنية في البلدان المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تُعنى بقضايا التعقب وإدارة عمليات مراقبة الصادرات؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تعقب التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ وإقامة وتطوير إطار تنظيمي للسمسرة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، يستند إلى توصيات مؤتمر لانكستر هاوس المعقود عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز مراقبة تصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وكما أسلفت، فقد اكتفيت بتقديم أمثلة عن أهم التوصيات التي تقدم بها المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عُقدت في بوخارست. ويوجد عدد أكبر من التوصيات عُرضت تفصيلاً في التقرير الختامي للحلقة الدراسية، الذي أعده رئيس الاجتماع المتشاركين.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة، نيابة عن وفدي كندا وإيطاليا أيضاً، لأتمس من الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح تعميم التقرير الختامي للحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر مندوب رومانيا الموقر وأعطي الآن الكلمة لممثل المملكة المتحدة، السفير ديفيد بروشير، للإدلاء ببيانه.

السيد بروشير (الكلمة بالإنكليزية) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) السيد الرئيس، إننا نشعر ببالغ السعادة ونحن نرى آيرلندا، جارة المملكة المتحدة القريبة، ترأس هذا الاجتماع، ولنا ثقة كبيرة بكم ونعدكم بالتعاون الكامل معكم.

لقد جددت البيانات الأخيرة الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وهولندا دعمها للتفاوض المبكر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة وغيرها من الأجهزة الانفجارية - معاهدة منفصلة للمواد الانشطارية أو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد فرغنا لتونا من حلقة دراسية متميزة تناولت هذه المسائل، نظمتها بعثة هولندا، وسنشارك في حلقة دراسية تنظمها اليابان غداً. كما اطلعنا على ورقة مفيدة قدمتها جنوب أفريقيا في أيار/مايو الماضي (CD/1671). وبالنظر إلى هذه الإسهامات، أعتبر أن الفرصة مناسبة لإعادة ذكر موقف المملكة المتحدة من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

تعتقد المملكة المتحدة أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستشكل مساهمة قيمة في الأمن الدولي. ومن شأنها أن تفرض حظراً عالمياً، ملزماً قانونياً وقابلاً للتحقق على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة الانفجارية النووية. وسيشكل ذلك تقدماً كبيراً في الحالة الراهنة، التي لم تُعلن في إطارها إلا بعض الدول على وقف طوعي للإنتاج السابق الذكر، وهو وقف لا يمكن التحقق منه في أغلب الأحيان. وإضافة إلى ذلك، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيجعل التدابير الأخرى لتناول مخزونات المواد الانشطارية أكثر مغزى، لأن الفائدة من تلك التدابير ستظل دائماً محل تساؤل طالما لم يعتمد أي نوع من الحظر على الإنتاج مستقبلاً. وستشكل تلك المعاهدة قاعدة أساسية لمزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي عالمياً، الذي لا يمكن تحقيقه البتة دون اعتماد ترتيبات في المقام الأول للتحقق من منشآت إنتاج المواد الانشطارية.

ويرد الالتزام بالتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في العديد من قرارات الأمم المتحدة وفي الخطوات الثلاث عشرة التي حددتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠٠٠. وقد صادقت عليها في مواعيد مختلفة الوفود الحاضرة في هذه القاعة. وتوجد ولاية للشروع في المفاوضات - والمسماة بـ "ولاية شنون" - وانطلقت المفاوضات مرة فعلاً لفترة قصيرة عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك التاريخ، لم يحصل أي تقدم. ودعوني أجدد أن المملكة المتحدة لا تزال مستعدة وراغبة في الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح فوراً ودون شروط مسبقة، وندعو جميع الأعضاء الآخرين في المؤتمر إلى الانضمام إلينا.

ومن الأسباب الأخرى الناتجة عن تعقد الموضوع، نعتقد في وجوب إجراء المفاوضات بصورة سليمة في إطار مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تسهم رسمياً جميع الأطراف الأساسية إذا ما كتب في نهاية المطاف لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تحقق أهدافها، وتشمل تلك الأطراف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لأنه يتعين علينا أن نتحدث عن الضمانات والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار البعض أحياناً إلى أنه من أجل تجاوز الطريق المسدودة الحالية في برنامج عمل المؤتمر، ينبغي لنا أن نتفاوض في جلسات غير رسمية. ولا تعتقد المملكة المتحدة أن ذلك سيؤدي نفعاً، لأننا سنحتاج إلى مشاركة الخبراء. ولسنا على استعداد لإنشاء تعادل خاطئ مع القضايا الأخرى بالموافقة على اللجوء إلى مجرد مناقشة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لأننا تجاوزنا تلك المرحلة. ولا نعتقد أيضاً أنه ينبغي لنا أن نقضي مزيداً من الوقت سعياً إلى الحصول على ولايات تفاوض بشأن مواضيع أخرى قبل أن نمضي قدماً بالمعاهدة السالفة الذكر. إذ لدينا ولاية تفاوض بشأن تلك المعاهدة، فلنستعملها.

وغني عن البيان أن بعض الوفود تعتقد أن المفاوضات بشأن المعاهدة ستكون منقوصة إذا لم تتناول المخزونات الحالية. وتعتقد تلك الوفود أن وقف الإنتاج مستقبلاً دون التخفيض من حجم تلك المخزونات



سيؤدي إلى مجرد الإبقاء على الوضع الحالي. غير أن العمل بشأن المخزونات يتقدم في الوقت الراهن. ومن رأينا أنه ما إذا أردنا أن ندرج المخزونات في معاهدة، فإن ذلك سيعقد مسألة كان بالإمكان أن تكون بسيطة. وسمحوا لي أن أمضي في توضيح ذلك.

تعتقد المملكة المتحدة أن أكثر معاهدة فعالية ستغطي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتختلف المخزونات في تلك الدول اختلافاً كبيراً. وفي حين أنه كثيراً ما تستخدم العبارة المختصرة "الأسلحة الموجودة - المواد الانشطارية القابلة للاستخدام" (باستثناء المواد المشحونة في الأسلحة والمواد المخزونة لاستخدام الأسلحة لها)، فإن ذلك يغطي تفاوتاً هاماً بين الدول، على سبيل المثال في حجم وطبيعة المخزونات - في شكلها الكيميائي، ونقاوتها وتركيبها النظائرية.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما نوهت بذلك ورقة جنوب أفريقيا، فإن كمية المعلومات المتاحة علنياً بشأن الأرصدة تتفاوت، على النحو الذي تتفاوت به كميات المخزونات المقدرة القائمة. كما يوجد فارق في نسبة المخزونات الموجودة لكل بلد خارج أي شكل من أشكال الضمانات أو التحقق، ومدى خضوع تلك المخزونات لخطط التخلص منها.

وبالتالي فإنه سيكون من الصعوبة بمكان بلوغ اتفاق بشأن المخزونات بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تكون مقبولة من جميع الدول.

غير أننا لا نعني بذلك وجوب تجاهل المخزونات. بل ما نقصده من وراء ذلك هو وجود مناهج أخرى للتعامل مع المخزونات يرجح أن تكون أكثر فائدة مما لو تم ذلك عن طريق معاهدة. وننوه بالمقترح الوارد في ورقة جنوب أفريقيا بإمكانية تحويل، على نحو لا رجعة فيه إلى أغراض سلمية، المواد التي يعلن أنها تزيد عن المتطلبات العسكرية. ويمكننا أن نرى بالفعل أمثلة على ذلك، مثل روسيا والولايات المتحدة، حيث يجري تحويل الكميات الزائدة من اليورانيوم المفرط الإخصاب إلى يورانيوم منخفض الإخصاب وسيتم اتفاق البلوتونيوم الموقع بين روسيا والولايات المتحدة من التخلص، بمساعدة دول أخرى منها المملكة المتحدة، من مجموع ٦٨ طناً من البلوتونيوم. وفيما يتعلق بالمخزونات المدنية، تنشر البلدان التي قبلت بالمبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم أرقاماً سنوية بشأن أرصدها من البلوتونيوم غير المشع. كما تنشر المملكة المتحدة وفرنسا أيضاً سنوياً أرقاماً عن أرصدها المدنية من اليورانيوم المفرط الإخصاب في شكل مماثل لشكل البلوتونيوم. وتغطي جميع المواد المدنية للمملكة المتحدة وفرنسا ضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة النووية، ويمكن اتفاق الضمانات الذي أبرمته المملكة المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الأخيرة من تفتيش جميع المخزونات والمواد إن هي رغبت في القيام بذلك.

وما أقوله بإيجاز هو أنه ينبغي لنا ألا نعتقد مسألة هي معقدة أصلاً. وينبغي أن نركز على حظر مباشر على الإنتاج مستقبلاً. ويرجح أن نكون أكثر قدرة على المسح الفعال للأرض إذا بادرنّا إلى غلق الحنفية أولاً، والأجدر بي أن أصفها بصنبور faucet، كما يعبر عنه المتحدثون الأمريكيون. وإن التحجج بعكس ذلك، وبأنه ينبغي لنا ألا نقفل الحنفية قبل أن نستعد للشروع في مسح الأرض، أمر لا معنى له.

وأود الآن أن أurd على دعوة السفيرة إينوغوشي بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة. فقد أعلنت المملكة المتحدة ذلك الوقف عام ١٩٩٥ ولم تنتج أية مواد انشطارية للأسلحة النووية منذ ذلك التاريخ. وليست لدينا مخططات لتغيير ذلك. إذ تخضع منشآت الإنتاج لدينا إلى ضمانات. وأدعو جميع الذين لم يقوموا بذلك إلى الانضمام إلينا وإعلان وقف اختياري. وينبغي، أن يكون ذلك في حالته المثلى مفتوحاً وغير مشروط، بغية الإسهام على النحو الأفضل في تحسين بيئة أمنية دولية.

والمملكة المتحدة مستعدة للموافقة اليوم على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا نعتقد أن المسائل الأخرى المخصصة لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح قد بلغت شوطاً مماثلاً على درب المفاوضات، غير أننا على استعداد لدعم أية صيغة معقولة، مثل مقترح أموريم للموافقة على برنامج عمل يمكن أن يقود إلى توافق في الآراء. ونثني على الجهود التي يبذلها السفراء الخمسة ونشجعهم على المضي قدماً. كما نحث زملائنا الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على ألا نترك الأفضل يعادي الخير. فعلى الموجة قبل أن تفتح لتطال الشاطئ أن تدخل في حركة دوران. وستحدد معاهدة تحظر الإنتاج مستقبلاً علامة على ذروة المد للمواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وتمهد السبيل أمام تخفيضات إضافية مستقبلاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر المملكة المتحدة على بيانها، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل سلوفينيا الموقر، السفير عليا غوسنار.

السيد غوسنار (الكلمة بالإنكليزية) (سلوفينيا) السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في هذا المحفل الموقر، اسمحو لي في البداية، باسم الوفد السلوفيني أن أهنتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أتمنى لكم كل النجاح في مهامكم. وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد أوردزونيسكديزي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ولأعضاء الأمانة.

ويشرفني أن أخطركم في هذه الجلسة العامة بمحدثين هامين شهدتهما أخيراً سلوفينيا. أولهما المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه في جنوب شرقي أوروبا، الذي عقد من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس في سلوفينيا. وثانيهما هو تدمير آخر المخزونات للألغام الأرضية المضادة للأفراد التابعة للجيش السلوفيني وفقاً للالتزامات الناجمة عن اتفاقية أوتاوا.

وأود في البداية أن أهنئ حكومة رومانيا على إدارة العديد من الحلقات الدراسية الناجحة التي عقدتها والتشديد على الطابع المتكامل للجهود المبذولة في المنطقة، وهي تتصل بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

واشتركت في تنظيم مؤتمر سلوفينيا إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومركز منع النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة جمهورية سلوفينيا. وجمع المؤتمر أكثر من ١٠٠ مشارك قدموا من أكثر من ٤٠ بلداً، وأساساً من جنوب شرق أوروبا.

وعقد المؤتمر على الصعيد الإقليمي، للوقوف على الإنجازات في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه استعداداً للمؤتمر الذي يعقد كل سنتين المزمع عقده بنيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣. والهدف من المؤتمر هو تعزيز إنفاذ المعايير الدولية بشأن الاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا.

وحضر المؤتمر العديد من الضيوف المجلين الذين سلطوا الضوء على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة بوصفه خريطة طريق للجهود المبذولة لمواجهة آفة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي الوقت نفسه، شددوا على إمكانات المبادرات والأنشطة الإقليمية، مثل وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للمساهمة في تنفيذ برنامج العمل. وسلموا بالتقدم المحرز فعلاً في مكافحة الاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا، غير أنهم حددوا أيضاً ضرورة العمل والتعاون الإقليميين، لا سيما على الصعيد السياسي.

وحدث السيد ديمتري روبال، وزير الشؤون الخارجية لسلوفينيا، المشتركين على الابتكار في التفكير، لتقديم مقترحات جديدة وإيجاد حلول ملائمة لمعالجة جانب الطلب على الاتجار غير المشروع. وشدد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة، وبالأخص إدارة شؤون نزع السلاح التي يشرف عليها، للتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشجع السيد يان كوبيش، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الدول على النظر إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفهما مصدراً للعمل. وشدد على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعزز التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة في حينه، وذلك أساساً بتنفيذ وثيقتها بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينبغي أن ينظر إلى الاتفاقين على أن كل واحد منهما يكمل ويعزز الآخر. وشجعت سفيرة اليابان، السيدة كوميكو إينوغوشي، الرئيسة المنتخبة للاجتماع تموز/يوليه الذي يعقد كل سنتين، الحكومات على تقديم تقاريرها الوطنية في حينها وعلى منح الأولوية لقضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مجال نزع السلاح. ورحبت بمشاركة عدد كبير من الدول في هذا المؤتمر وقدمت العناصر والمنهجيات الأساسية للاجتماع القادم، مسلطة في الوقت نفسه الضوء على عدد من القضايا الهامة التي يمكن أن تحال إلى اجتماع تموز/يوليه الذي يعقد كل سنتين. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأشكر السفيرة إينوغوشي على إسهامها القيم في هذا المؤتمر.

وتناول المشاركون عدداً من المواضيع الرئيسية تتعلق بقضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة، أهمها ما يلي: جرد المخزونات؛ إجراءات مراقبة الصادرات؛ جمع الأسلحة وإذكاء الوعي العام؛ سلامة المخزونات وإدارتها؛ إدارة الحدود وحراستها؛ التعاون والمساعدة الدوليين؛ تجميع الأسلحة وتدميرها؛ نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج؛ والجوانب العامة والطريق إلى الأمام.

وخلص المشاركون إلى أن المشاكل التي يطرحها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة هي مشاكل متعددة الأبعاد ومتراصة، وتتطلب نهجاً شاملاً. ورغم أن جميع الأطراف المعنية أقرت بأن المسؤولية الأولى عن تنفيذ برنامج العمل تقع على عاتق الدول، فقد اعترفت أيضاً بالحاجة إلى مساعدة بعضها البعض وإلى العمل معاً بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وشكّل المؤتمر أيضاً فرصة للبلد المضيف، سلوفينيا، لعرض مبادرته بشأن إنشاء جهة وصل إقليمية تعنى بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتي يمكنها أن تشكل ترتيباً فعلياً يكمل آليات التعاون القائمة داخل المنطقة وتسهم في تعزيز تنفيذ المعايير الدولية بهدف تحقيق نتائج ملموسة. ويكون ذلك الترتيب مرناً، ويستجيب مباشرة للاحتياجات والمساعدة، ويعمل بوصفه مراقباً نشطاً قادراً على مواجهة التحديات الجديدة.

والموضوع الثاني الذي أود أن أشدد عليه بالخصوص هو تدمير آخر مخزونات للألغام الأرضية المضادة للأفراد التابعة للجيش السلوفيني وفقاً للالتزامات الناجمة عن اتفاقية أوتاوا. وجرى التدمير منذ يومين أي في ٢٥ آذار/مارس في منطقة تدريب تابعة للجيش السلوفيني، حيث دمر آخر ٢٠٠ لغم أرضي مضاد للأفراد. وبهذا العمل الرسمي والنهائي، تكون جمهورية سلوفينيا قد نفذت تنفيذاً كاملاً التزاماتها بشأن تدمير الألغام المضادة للأفراد، كما تنص على ذلك اتفاقية أوتاوا. ووفقاً لأحكام الاتفاقية، ستحتفظ سلوفينيا بـ ٣٠٠٠ قطعة لاستخدامها في البحوث التكنولوجية لإزالة الألغام وتدريب الجنود على البحث عن الألغام وإزالتها.

ووقعت جمهورية سلوفينيا على اتفاقية أوتاوا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ودخل حيز التنفيذ قانون التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبعد ذلك بقليل، بدأت عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد وجمعت كافة تلك الألغام من مختلف المواقع إلى موقع خزن واحد. وبلغ المجموع ١٧١ ٨٩٨ لغمًا من مختلف الفئات. ويجب أن أشير كذلك إلى أن التكاليف الشاملة لعملية التدمير بلغت ٣٣٨ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك استثمارات في التكنولوجيا، وأشغال البناء وتدريب الموظفين. وتكلفت التدمير ذاته حوالي دولارين لكل لغم.

وفي موضوع الألغام المضادة للأفراد، أود كذلك أن أشير إلى الصندوق الاستثماري الدولي لإزالة الألغام الذي يتخذ من سلوفينيا مقراً له، والذي أصبح بعد خمس سنوات من وجوده مؤسسة ناجحة بصفة استثنائية ومعترفاً بها دولياً. والصندوق الاستثماري الدولي، هو مؤسسة إنسانية لا تستهدف الربح غرضها استئصال الألغام الأرضية في منطقة شرق جنوب أوروبا وفي العالم. ويقوم منظور الصندوق الاستثماري الدولي على ضمان أن تكون منطقة شرق جنوب أوروبا بأكملها خالية من أثر الألغام والذخائر غير المنفجرة بحلول عام ٢٠١٠. ومنذ عام ١٩٩٨ أزال الصندوق أكثر من ٣٣,٤ مليون متر مربع من المناطق الملوثة بالألغام في منطقة شرق جنوب أوروبا، واكتشف خلال هذه العملية ١٦ ٥٠٠ لغم و ١٥ ٦٠٠ ذخيرة غير متفجرة ومخلفات الحرب. ومنذ عام ١٩٩٨، أعيد تأهيل ٧٠٠ ضحية ألغام في معهد إعادة التأهيل بجمهورية سلوفينيا.

وتؤكد سلوفينيا، بتنفيذها الكامل لاتفاقية أوتاوا وبالعامل الناجح الذي يقوم به الصندوق الاستثماري الدولي، التزامها الواضح في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وبتزاع السلاح عامة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل سلوفينيا على بيانه، وأدعو الآن ممثل ليتوانيا الموقر، السيد إيريكاس بيتريكاس، لإلقاء بيانه.

السيد بيتريكاس (ليتوانيا) (الكلمة بالإنكليزية) السيد الرئيس، نظراً لأن ليتوانيا بلد مراقب في مؤتمر السلاح، ويأخذ الكلمة لأول مرة، أود أن أقدم لكم بتهاني بلدي بمناسبة تولي آيرلندا رئاسة المؤتمر. ونتمنى لكم كل النجاح، وأود أن أؤكد لكم سيدي الرئيس أنه بإمكانكم أن تعولوا على دعم وفد بلدنا الكامل وتعاونه. كما نعرب عن تقديرنا أيضاً للسيد أوردزونيكديزي وإلى أعضاء الأمانة.

ودون الإطالة عليكم، أود أن أحيط المندوبين الموقرين بأن البرلمان الليتواني صدق في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وستتخذ ليتوانيا الآن الإجراءات الأخيرة اللازمة لتصبح طرفاً كاملاً في الاتفاقية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجنة التنسيق لتنفيذها الفعال لاتفاقية أوتاوا. كما نود أن نشني على العمل الذي قام به مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وبالخصوص وحدة الدعم التنفيذي لمساندتها الثمينة. فقد تلقينا، منذ دخول اتفاقية أوتاوا حيز التنفيذ عام ١٩٩٩، تأييداً مشجعاً من الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، ومركز معلومات تكنولوجيا التحقق، وغيرها من المنظمات، فضلاً عن الدول الأطراف في الاتفاقية.

كما نعرب عن امتناننا لما بذلته من جهود اللجان الدائمة خلال برنامج العمل فيما بين الدورتين، والرؤساء المتشاركون والمقررون المتشاركون، وشخصياً رئيس الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، سعادة السيد جان لنت سفير بلجيكا.

وأود أن أذكر بأن الحكومة الليتوانية قدمت في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ ولأول مرة تقريراً أولياً عن تدابير الشفافية بموجب المادة ٧ من اتفاقية أوتاوا على أساس طوعي. ونحن سعداء بأن تحذو حذونا بلدان أخرى، ليست أطرافاً بعد في الاتفاقية، ونؤيد تأييداً كاملاً هذه الخطوات.

وفي الختام، أود أن أؤكد استعداد ليتوانيا مجدداً للانضمام إلى الجهود الرامية إلى تأمين التنفيذ الناجح لاتفاقية أوتاوا وتعزيزها - وهي أداة ذات أهمية حيوية في القضاء على الألغام المضادة للأفراد ووضع حد للمعاناة البشرية التي تسببت فيها هذه الأسلحة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل ليتوانيا على هذا البيان. لديّ متحدث إضافي على القائمة، ولذلك أدعو مندوب الجمهورية العربية السورية الموقر، سعادة السفير توفيق سلوم.

السيد سرّة (الجمهورية العربية السورية) أود في البداية أن أعذر بالنيابة عن السيد السفير لعدم تمكنه من الحضور لانشغاله بأمر طارئ.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتحدثين السابقين لتهنئتم بتولي بلادكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأن أؤكد لكم أنكم تستطيعون الاعتماد على دعمنا الكامل لكم في القيام بهذه المهمة، خاصة في هذه المرحلة الحرجة من عمل المؤتمر والمنعطف الخطير الذي يمر به الأمن العالمي. وهذا يضع على الجميع مسؤولية استثنائية للتأكيد بقوة على التمسك بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في التعامل مع قضايا الأمن الدولي وخاصة قضايا نزع السلاح.

يشهد العالم اليوم حرباً عدوانية على العراق من الواضح لكل ذي بصر وبصيرة أن هذه الحرب غير مبررة وليست من أجل قضية عادلة. فإذا كانت تشن على العراق لترع أسلحة الدمار الشامل فإن لدى إسرائيل مخزناً من هذه الأسلحة وفي مقدمتها الأسلحة النووية التي لا يضاهاها في امتلاكها حتى بعض الدول الكبرى. ولا أحد يجهل تهديدها للبحر القريبين والبعيدين. فلماذا ترفض إسرائيل من بين جميع دول الشرق الأوسط القبول بالرقابة والتفتيش الدوليين على أسلحة الدمار الشامل إن لم تكن بحوزتها؟

لقد وقفت سوريا مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إيماناً منها بضرورة دعم الإرادة والشرعية الدوليتين لإيجاد حل سلمي للأزمة العراقية. وحققت عمليات التفتيش نتائج ملموسة بفضل تعاون العراق. وأكد المفتشون على

حاجتهم لبضعة أشهر لاستكمال تنفيذ المهمة الموكلة إليهم. ولكن البعض تصرف وكأن الحرب قدر محتوم ومطلب شعبي في كل مكان من العالم وليس العكس.

ويعبر وفد بلادي عن بالغ القلق والأسف إزاء محاولة البعض التشكيك في دور مجلس الأمن بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام، بسبب عدم انصياع المجلس والأمم المتحدة لمحاولة هؤلاء فرض إرادتهم ومواقفهم على المنظمة الدولية. إن محاولة البعض إلقاء اللوم على مجلس الأمن، أو بالأصح على عضو فيه، وتحميله مسؤولية اتخاذ قرار يجيز ضرب العراق، هو تجاهل متعمد، لأن الغالبية الكبرى في المجلس وفي العالم ككل رفضت اعتماد قرار يجيز استخدام القوة. ثم كيف تنذرع الولايات المتحدة بصعوبة إيجاد حل لهذه القضية وأيضاً بصعوبة إيجاد حل للقضية الفلسطينية مع أوضاعها المأسوية، في إطار الأمم المتحدة، ثم تلقي بمسؤولية الفشل على مجلس الأمن؟ هل وظيفة مجلس الأمن شن الحرب أم إقامة السلام؟ ومن قال إن صنع السلام أمر سهل في أي أزمة دولية؟

لقد شكل تبني مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) مرجعية دولية أساسية لحل المسألة العراقية. ومحاضر جلسة اعتماد هذا القرار تشهد على أنه لا يعني إطلاقاً القفز فوق الشرعية وضرب العراق. وترى سوريا أن تجاهل المادة الرابعة من القرار التي تطالب بالعودة إلى المجلس في أية مسألة تتعلق بأحكام القرار المذكور وطلب سحب المفتشين من العراق فجأة، يوضحان بما لا يدع مجالاً للشك أن الهدف ليس نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وإنما احتلاله والاستيلاء على مقدراته بالقوة.

لقد قال دعاة الحرب بأن قوات العراق ضعيفة ومنهارة المعنويات وسيئة التسليح بحيث ستنتهي الحرب خلال أيام، وفي نفس الوقت يبررون الحرب بأن العراق يشكل تهديداً. إن سوريا تدين وترفض شكلاً ومضموناً هذه الحرب العدوانية على العراق مثلما رفضت في عام ١٩٩٠ احتلال الكويت. وليس هناك أي مبرر قانوني أو أخلاقي للجوء لهذه الحرب المدمرة، ولا سيما خارج مجلس الأمن والقانون الدولي في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق أهداف مبيتة لا علاقة لها بالشرعية الدولية بل بشريعة الغاب.

إن الهدف المباشر، حسماً أعلن، هو تنحية شخص أو مجموعة أشخاص. وتبين فيما بعد أن حتى هذه التنحية لم تكن لتوقف الحرب. فكيف يشكل هذا سبباً لقتل عشرات آلاف العراقيين الأبرياء؟ هل حقاً نعيش في القرن الحادي والعشرين؟ كيف تتغاضى الولايات المتحدة وبريطانيا عما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مذابح واغتيالات مستمرة بحق الشعب الفلسطيني عبر تدمير البيوت واقتلاع الأشجار وتخريب الأراضي الزراعية؟ وكيف تتغاضى عن أطول احتلال في القرن العشرين؟ بل كيف تتغاضى عن صورة راشيل كوري الناشطة الأمريكية من أجل السلام التي سحقتها إحدى الجرافات الإسرائيلية؟

السيد الرئيس، إن منطق الإنصاف يستدعي توجيه التحية لروح المسؤولية التي أبدتها الدول المؤيدة للحل السلمي والتي كانت تعبيراً صادقاً عن مواقف الغالبية العظمى من الأسرة الدولية ومشاعر الملايين الذين تظاهروا في جميع أنحاء العالم رافضين الحرب ومؤيدين للسلام.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه، وأدعو الآن ممثلة اليابان الموقرة، السفيرة كونيكو إينوغوشي، لإلقاء بيانها.

السيدة إينوغوشي (الكلمة بالإنكليزية) (اليابان) السيد الرئيس، وددت فقط أن أدلي ببيان مقتضب عقب الجزء الاستهلاكي من بيان سفير المملكة المتحدة، الذي تفضل فيه بالإشارة إلى حلقة العمل بشأن التحقق التي ستعقد غداً بداية من الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. ويشترك في تنظيم حلقة العمل أستراليا وكذلك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أدعو الآن مندوب الولايات المتحدة الموقر، السيد شروود ماكينيس.

السيد ماكينيس (الكلمة بالإنكليزية) (الولايات المتحدة الأمريكية) السيد الرئيس نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل الرئاسة الآيرلندية، أود أن أتقدم بأحر التهاني لآيرلندا وأن أعرب عن دعمنا الكامل لرئاستكم خلال الأسابيع القادمة.

لقد تضمنت المداخلة الأخيرة لزميلنا السوري، للأسف، عدداً من أنصاف الحقائق والأباطيل. وأعتقد أنه يجب علينا أن ننظر في الوضع. لقد اضطر المجتمع الدولي للأسف إلى التحرك. وبعد ١٢ عاماً من انعدام التعاون، و١٢ عاماً من الدبلوماسية، وعشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وإرسال مئات من مفتشي الأسلحة، وبعد أربعة شهور ونصف من اعتماد القرار ١٤٤١، لم يتخلص العراق من أسلحته.

وأعتقد أنه يجب أن نكون واعين بأن السبب الوحيد الذي دفع إلى اعتماد القرار ١٤٤١، والسبب الوحيد الذي سمح للعراق بموجبه للمفتشين بالعودة إلى أراضيه، هو التهديد باللجوء إلى القوة. ورأينا أن التعاون الذي أشار إليه زميلنا السوري - حيث عاد المفتشون بفضل تعاون العراق - قد تم كرهاً وكان محاطاً بحذر شديد.



وتوجد مسائل هامة في هذا الإطار. فقد عملت الولايات المتحدة، خلال الـ ١٢ عاماً الماضية، في إطار الأمم المتحدة. وقدمنا عدداً من مشاريع القرارات. وطلبت القرارات مراراً وتكراراً من العراق احترام التزاماته بموجب القرارات السابقة. وتم التحرك على أساس القرارات السابقة ٦٧٨ و٦٨٧ و١٤٤١.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر مندوب الولايات المتحدة. وأدعو الآن مندوب هولندا الموقر، السفير كريس ساندرس.

السيد ساندرس (الكلمة بالإنكليزية) (هولندا) السيد الرئيس، أهنتكم بتقلدكم الرئاسة، وأعرب عن ثقتنا الكاملة في مهارتكم لمساعدتنا على المضي قدماً في هذه الأوقات الصعبة.

لقد طلبت الكلمة لجرد تذكير المندوبين بما أرسل إليهم بالفاكس، وهو الاجتماع القادم في إطار أعمالنا المستمرة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، كما بين ذلك سفير بريطانيا هذا الصباح. وسيعقد الاجتماع التالي، يوم الجمعة القادم ٤ نيسان/أبريل، الساعة ١٠ صباحاً. ولدينا في قائمة المتكلمين السفير بابو ماسيدو، سفير المكسيك والسيد مورتون ميرلي من المعهد النرويجي للشؤون الدولية. وأتطلع إلى أن أراكم جميعاً في ذلك الاجتماع، الذي سيتناول مسألة المخزونات القائمة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل هولندا على هذا البيان. وأدعو الآن ممثل العراق الموقر.

السيد البصري (العراق) أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهئة لرئاستكم مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن ثقتنا التامة بقدرتكم على دفع مسيرة العمل في هذا المحفل المهم. وأود التعبير عن تعاون وفد بلادي التام معكم في تحقيق جميع الأهداف التي ننشدها.

الحقيقة أننا استمعنا وتولد لدي الاستغراب مما تحدث به مندوب الولايات المتحدة حول إخفاق العراق في التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة. والآن أريد أن أذكر بأن هناك قراراً دولياً صدر بعودة المفتشين إلى العراق، وأن العراق استجاب لهذا القرار وتعاون مع المفتشين، وقدم لهم كل التسهيلات الممكنة واللازمة لإنجاح عملهم. وهو ما أشاد به كل من الرئيس التنفيذي للجنة الأتموفيك السيد هانز بليكس، وكذلك الدكتور محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربا في أكثر من مناسبة عن أن العراق يتعاون مع لجنة الأتموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن الكثير من الطلبات التي قدمتها لجنة الأتموفيك كان العراق يتعاون معها. وكانت في الكثير منها طلبات صعبة التحقيق. لكن مع ذلك، وحرصاً من العراق على إظهار الالتزام بالقرارات الدولية فقد تجاوب مع هذه القرارات. ونذكر منها على سبيل المثال السماح للطائرات اليوتو بالتحليق في الأجواء العراقية، وتدمير صواريخ الصمود، التي تتفق مع ما هو مسموح به للعراق باستثناء إحدى التجارب التي حصلت وتجاوز فيها

المدى. ولكن مع ذلك، استجاب العراق أيضاً لطلبات لجنة الأئمة والفقهاء وتعاون بشكل تام في تدمير هذه الصواريخ. كما نذكر بأن العراق لم يخفق في التعاون وأن الدكتور هانز بليكس والدكتور محمد البرادعي قد طالبا بمحهما المزيد من الوقت لإتمام مهامهما في ضوء النتائج الإيجابية والفعالة التي تحققت. وكذلك في ضوء التعاون الذي يبديه العراق.

وإننا في الحقيقة نستغرب من الطريقة التي تتحدث بها الولايات المتحدة عن تطبيق القرارات الدولية والشرعية الدولية وقد قامت قبل أسبوع بشن حرب ظالمة وعدوانية تفتقر إلى أبسط القواعد الإنسانية منها قبل القانونية. فرغم المعارضة الدولية الشديدة والمعارضة الشعبية التي ظهرت في كل بقاع العالم للتنديد بهذه الحرب ورفض السياسة العدوانية للإدارة الأمريكية، لم تأبه الإدارة الأمريكية مع ذلك لا للمعارضة الدولية التي عبرت عن موقفها المناهض لهذه الحرب ولا كذلك للمعارضة الشعبية التي ظهرت في مختلف بقاع العالم، ونذكر منها على وجه الخصوص المظاهرات الشعبية العارمة التي ظهرت في الولايات المتحدة.

سيدي الرئيس، إن هذه الحرب التي شنتها الولايات المتحدة هي حرب غير نظيفة بكل المقاييس. ولعلكم تشاهدون المآسي التي يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة هذه الحرب من استهداف للدور السكنية والمنشآت المدنية الأخرى ومحطات التلفزة وشبكات المياه والكهرباء. وقد سبق أن ادعت الولايات المتحدة أن الحرب التي تخوضها لا تستهدف الشعب العراقي، وأن الأهداف المختارة هي أهداف عسكرية بحتة، وأن لديها من الوسائل والتقنيات ما يمكن أن يصيب هذه الأهداف بدقة متناهية. أعرض على حضراتكم صورة واحدة من الأهداف العسكرية التي قالت الولايات المتحدة إنها تلجأ إليها. وهي صورة طفل ضحية فجر رأسه الأمريكان بالقنابل الذكية التي زعموا أنها تستهدف المنشآت العسكرية والضحايا من هؤلاء بالمئات والجرحى بالآلاف. وبعد ذلك يأتي مندوب الولايات المتحدة يتحدث عن الشرعية الدولية؟ أي شرعية دولية تتحدث عنها يا سيدي وأنتم فجرتم رأس طفل بريء لا يتجاوز عمره عشر سنوات؟

كما لا يفوتني أن أرحب بالبيان الذي ألقاه زميلي الذي سبقني من سوريا الذي عبر عن رفضه لهذه الحرب وأشاد بالمقاومة التي يبديها الشعب العراقي. لقد تصور الأمريكيون لأول وهلة بأن حال وصول أساطيلهم إلى العراق فإن العراقيين سيستقبلونهم بالورود، وأن الشعب سيتعاون معهم ضد قيادته وضد بلده. ولكن كما اطلع العالم فقد أظهر العراق وشعب العراق مقاومة كبيرة جداً في صد هذا الهجوم، وأعطى درساً رائعاً في التصدي والدفاع عن الأرض.

إن الأمم المتحدة اليوم مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، بالتدخل الفوري لإنهاء هذا العمل العدواني. وهو عمل لا يستند إلى أي شرعية دولية وينتهك بشكل صارخ وعلني ميثاق الأمم المتحدة. إن ما ارتكبه الولايات المتحدة من عدوان آثم وتدخل بالشؤون الداخلية لدولة مستقلة وعضو مؤسس في الأمم المتحدة، قد

مارست بموجبه أفسى أنواع القتل بحق شعب آمن. وهي تكرس بذلك استخدام مبدأ القوة الغاشمة في العلاقات الدولية، مما ينذر ببداية حقبة جديدة قائمة على سيادة شرعية الغاب وما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين اللذين طالما ادعت الولايات المتحدة الحفاظ عليهما.

ونحن نعتقد بأن الأهداف أصبحت واضحة للجميع من وراء هذا الغزو. فالولايات المتحدة لم تكن تتعلق أساساً بترع أسلحة الدمار الشامل. وقد تكلمت قبل قليل بما أبلغه كل من الدكتور هانز بليكس والدكتور البرادعي وأنه لحد هذه اللحظة لم يتم العثور على أي أدلة تشير إلى وجود أسلحة دمار شامل في العراق. ولكن مع ذلك فالولايات المتحدة شنت عدوانها بهدف واضح وصريح وهو غزو العراق ومحاولة إنهاء الحكم الوطني فيه والسيطرة على ثرواته. وأصبحت أهدافها من هذا واضحة للجميع، وهي بداية السيطرة على هذه المنطقة. فالعدوان الذي يتعرض له العراق ليس موجهاً فقط ضد العراق وإنما موجه بالدرجة الأساسية ضد الأمة العربية. وهو محاولة من الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنطقة الغنية بثرواتها وإعادة رسم خارطة العالم، وهو ما اعترف به المسؤولون الأمريكيون في بداية فرض هيمنة الولايات المتحدة على العالم.

سيدي الرئيس، إن ما تعرض له العراق خلال الأسبوع الماضي يفوق أضعاف ما تعرض إليه في حرب الولايات المتحدة عام ١٩٩١. وهذا يبين النية المبيتة للولايات المتحدة بتدمير الشعب العراقي واحتلال أرضه. فكيف يتحدثون عن أنهم لا يستهدفون الشعب العراقي وأنهم جاؤوا تحت ذريعة رخيصة هي تحرير الشعب العراقي في سابقة تدخل بالشؤون الداخلية لدولة ودون أي حق؟ ولا نعرف من الذي حول لهم هذا الحق ليتحدثوا بهذا الشكل وليطالبوا بهذا المطلب؟ ونراهم الآن يدمرون هذا الشعب ويقتلون أطفاله ونسائه وشيوخه.

وقد يفيد التفكير أيضاً بأن الكثير من التجمعات الدولية قد عبرت عن رفضها القاطع للعدوان على العراق. ونذكر منها على سبيل المثال، قمة مؤتمر عدم الانحياز في كوالالمبور، ومؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة، ومؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ، وكل مقررات هذه المؤتمرات طالبت وأعلنت رفضها الصريح للعدوان على العراق وإعطاء المجال الكافي للجهود السلمية لحل المسألة مع التفكير بالتعاون الذي أبداه العراق في مسألة ما يسمى بترع أسلحة الدمار الشامل.

إننا نرى اليوم العالم بأمس الحاجة إلى اتباع الحكمة والتعقل واحترام سيادة القانون الدولي والشرعية الدولية. وإن السماح للدول بفرض سياساتها عن طريق التهديد والقوة وشن الحروب كما حدث مع العراق، وربما سيحدث مع دول أخرى في المستقبل، سيخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في العالم وزعزعة أمنه. لذلك، نناشد مرة أخرى الأمم المتحدة بضرورة التدخل الفوري لإيقاف هذه المأساة التي يتعرض لها الشعب العراقي من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل العراق عل بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد سرّة (الجمهورية العربية السورية) شكراً سيدي الرئيس، آسف لأخذ الكلمة مرة ثانية. أود أن أشكر ممثل الولايات المتحدة. فاللغة الإنكليزية ليست لغتي الأم، لكنني تعلمتها في دمشق. ودرست في بريطانيا وعملت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أود أن أؤكد أنني أختلف معه في الرأي فيما قاله. وقد لا ترتقي إمكانياتي في اللغة الإنكليزية لإمكاناته، لكن الكثيرين في هذه القاعة يتفقون معي على أن ما قاله لا يتفق والحقيقة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المملكة المتحدة.

السيد براوشر (الكلمة بالإنكليزية) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) السيد الرئيس، دون الرغبة في إطالة هذا الجدل، أردت فقط القول إن الأعمال التي تقوم بها المملكة المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة قد حظيت بعمق النظر فيها واتخذناها بتردد شديد لأننا استنتجنا أنه لا يوجد بديل آخر، غير أنه من الواضح تماماً أن أعمالنا تتفق مع القانون الدولي والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وكان بالإمكان أن ننتفادي الوضع الحالي لو امتثل العراق لقرارات مجلس الأمن المتكررة التي طالبت به بأن يتخلص مما يملكه من أسلحة الدمار الشامل. وواضح أن العراق كان يراوغ. ونحن نتحدث في هذا المقام عن نظام لجأ إلى الأسلحة الكيميائية لمهاجمة جيرانه وشعبه، وبالتالي بات لا مفر من لزوم القيام بعمل لتحقيق الامتثال لمتطلبات مجلس الأمن القاضية بحمل العراق على التخلص من أسلحته للدمار الشامل.

غير أنني أعتقد أن أفضل رسالة يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يبعتها إلى مستقبل العالم هي أن يعكف على تناول جدول الأعمال الخاص به، وقد وضعت تدخلتي اليوم في ذلك الإطار لإبراز الطريقة التي يمكن بها لهذا المؤتمر حقاً أن يقوم بذلك. وأقترح أن يكون ذلك هو ما نحتاج إليه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر مندوب المملكة المتحدة الموقر. طلب عدد من المتكلمين الكلمة مجدداً. وكريئس فإنني أحترم تماماً حقهم في الحديث وحقهم في الرد، لكن أود أن أطلب شيئاً من الصبر انطلاقاً من اعتقادي أن التخفيف من حدة اللغة المستخدمة الآن سيعزز من أمل تحقيق بعض النجاح في مجال نزع السلاح وغيره من المجالات الحيوية مستقبلاً، وذلك في الوقت الذي أقدر فيه حق تقديره مستوى الشعور الذي يمكن أن تولده الأحداث لدى جميع الأطراف.

وبهذه الروح، أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد سرّة (الجمهورية العربية السورية) السيد الرئيس، نزولاً عند رغبتكم سأمتنع عن الحديث.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر مندوب الجمهورية العربية السورية لما تحلى به من صبر، وأعطي الكلمة لمندوب العراق الموقر.

السيد البصري (العراق) أشكركم سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة مرة ثانية وفي تعليق بسيط على ما تفضل به مندوب المملكة المتحدة بشأن احترام قرارات الأمم المتحدة وأن ما حدث للعراق كان نتيجة عدم التزامه بالقرارات الدولية. وأود التذكير بموضوع لا ينفصل مطلقاً عما يحدث للعراق. وأود أن أوجه السؤال لمندوب المملكة المتحدة عن الالتزام بالقرارات الدولية. ما هو مصير القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن لصالح الشعب الفلسطيني وما يتعرض إليه من انتهاكات؟ لماذا لم يتم التعامل مع هذه القرارات بنفس الشدة التي تتعامل بها الولايات وبريطانيا في القرارات الصادرة ضد العراق؟ العديد من القرارات التي أنصفت الشعب الفلسطيني وطالبت بوقف الاعتداءات عليه لم نجد لها أي صدى. وآخرها امتناع الولايات المتحدة عن تمرير قرار لقتل موظفين تابعين للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة وجايمته بالفيتو والذي يدين إسرائيل بهذه العملية؟ فأأي معايير مزدوجة يا سيدي تتكلمون عليها؟ تطالبون العراق ليلاً ونهاراً باحترام القرارات الدولية وفي المقابل تتجاهلون قرارات أخرى. فقط نترككم إلى ضمائركم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) أشكر مندوب العراق.

وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة المتكلمين لاجتماع اليوم. وإذا لم يكن هناك أي متكلم آخر يرغب في الحديث في هذه الجلسة - يبدو أنه لا يوجد أحد - فإننا سنواصل العمل.

أود فقط أن أتقدم ببعض الملاحظات في اختتام هذا الجزء من دورة عام ٢٠٠٣. كما أوضح ذلك السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في الرسالة التي بعث بها عند افتتاح هذه الدورة، تشكل هذه السنة الذكرى الخامسة والعشرين منذ انعقاد أول دورة استثنائية لترع السلاح عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تشكل الدورة السنوية الخامسة والعشرين لهذا المؤتمر. وتجدر الملاحظة، في هذا الاجتماع الأخير قبل أن نعلق أعمالنا حتى منتصف شهر أيار/مايو، أن هذه هي الجلسة العامة الخامسة والعشرين بعد التسعمائة.

ومن موقعنا المميز في رئاسة المؤتمر، يصعب عدم ملاحظة أنه باتباع الاجتماع الوبتيرة الحالية وهي ٢٤ أسبوعاً في السنة، وبوتيرة جلسة عامة واحدة أسبوعياً، فإننا نحتاج إلى فترة ثلاث سنوات قبل أن نبلغ الجلسة العامة الألف. ومن المفيد أن نتساءل في هذا الوقت إذا ما كنا فعلاً سنتفق وسنشرع بصورة موضوعية في برنامج عمل بحلول الجلسة العامة الألف، أو الجلسة العامة الخمسين بعد التسعمائة لبلوغ ذلك الهدف.

وهل نكون قد واجهنا التحديات التي وضعها أماننا الأمين العام كوفي أنان بأن يتكيف هذا المحفل وأن يطور القدرة على مواجهة التحديات الناشئة، فضلاً عن تجديد جهودنا لتنفيذ ولايتنا بصفة فعلية؟

وتشجعي البيانات العديدة التي أدلى بها اليوم العديد من المندوبين، والتي غطت طائفة واسعة من جوهر أعمال المؤتمر، بما فيها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، واتفاقية أوتاوا وتدمير الألغام الأرضية. كما يشجعي ما ذكره أولئك الذين أعربوا عن دعمهم للرئيس في ملاحظاتهم الاستهلالية وأشكرهم على هذه اللفتة.

وكانت السفيرة ويلان، عندما افتتحت رئاسة آيرلندا الحالية، قد دعت إلى تقديم ردود بشأن مقترحات السفراء الخمسة، وعن أفكار جديدة وبعض التقدم نحو مشاركة المجتمع المدني في مداولاتنا. وأود أن أطلب إلى الوفود النظر في هذه الجوانب على نحو نشط خلال توقف انعقاد المؤتمر، حتى نحقق استئناف جلساتنا العامة على نحو مفيد.

كما أعتنم هذه المناسبة لأتمنى للوفود النجاح في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده عام ٢٠٠٥ والحلقات الدراسية القادمة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومخلفات الحرب من المتفجرات، وبالتأكيد قضايا أخرى.

وستعقد الجلسة العامة القادمة لهذا المؤتمر والجلسة الأولى خلال الجزء الثاني من الدورة يوم الخميس، ١٥ أيار/مايو، في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة.

وبذلك نكون قد أنهينا أعمالنا لهذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

— — — — —